ما يقصد به الشخص المسمى به لا يقصد بلفظ الحيوان او الناطق مفهوماهما اصلا فهو داخل
في حد المفرد دون المركب انتهى **قلت** وفيه نظر لانا نقول المراد القصد بالفعل
بمعنى ان يكون المركب هو اللفظ هو اللفظ الذي يجعله مخترعه من واضع او غيره بازاء معان
مقصودة له وان المفرد بخلافه فقوله المركبات قبل استعمالها والقصد الى معانيها تدخل في تعريف
المفرد ممنوع لانها ان وضعها مخترعها بازاء معاني وقصد باجزائها الدلالة فقد حصل لها وضع
التركيب من غير حاجة الى قصد اخر ولا الى استعمال وان لم يقصد بها شيئا فهي مهملة على تجويز
وجود مركب مهمل ولا توصف بافراد ولا تركيب اذ الكلام في تقسيم الدال وكذا
الحيوان الناطق متى نسمي به احد فهو لا يقصد بجزئيه الدلالة فيحصل له وصف الافراد
**الثاني** اطلق المص في اللفظ المنقسم الى المفرد والمركب فظاهره شموله التقسيم للمطابقي
والتضمني والالتزامي وقال في الشرح الالف واللام في اللفظ للعهد والمعهود الدال بالوضع
فان عني بالوضع الوضع التام اختص التقسيم بالدال بالمطابقة وان عني اعم من ذلك
عم التقسيم وفي المسئلة خلاف مشهور ذهب الفخر الرازي الى ان المنقسم الى المفرد والمركب
هو الدال بالمطابقة فقط كما هو صنيع الشمسية واعترضه ابن التلمساني وقال لا معنى لهذا
التخصيص فان التضمني والالتزامي ايضا داخلان في التقسيم وهذا هو ظاهر الجمل ووجه قوم
راي الفخر بان الدال بالتضمن والالتزام لا يشمل جميع الالفاظ فيبقى ما ليس لمفهومه جزء او لازم
بين خارجا عن القسمة ورد بان هذا التعليل انما يقتضي انه لا يصح تخصيص التقسيم بالتضمن
والالتزام والمطلوب انما هو سبب العدول عن الاطلاق الى التقييد بالمطابقة ووجه ايضا
راي الفخر بان المركب من لفظين موضوعين بسيطين او المركب الذي لازمه البين امر بسيط
لا يدل جزؤه على جزء معناه التضمني والالتزامي اذ لا جزء له فحينئذ يدخل في حد المفرد
ويخرج عن حد المركب وهو باطل فوجب ان لا يعتبر التضمن والالتزام **فاجيب**
بانه لا مانع من كونه مركبا بالنسبة الى المعنى المطابقي ومفردا بالنسبة الى التضمني والالتزامي
فان الشي يتصف بوصفين متنافيين من جهتين مختلفتين ووجه ايضا بان الافراد والتركيب
قد تحقق بالنسبة الى المعنى المطابقي دون التضمني والالتزامي كما في المركب الذي جزاه بسيطان
او لازمه الذهني بسيط واما بالنسبة الى التضمني والالتزامي فلا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة
الى المطابقي لانه متى دل اللفظ على جزء المعنى التضمني او الالتزامي دل على جزء المعنى المطابقي اما الاول
فلان جزء المعنى التضمني جزء للمطابقي من حيث ان جزء الجزء جزء واما الثاني فلان الالتزام
لا يوجد بدون المطابقة **ويجاب** عنه بجواب الاول قال السعد على تقدير تمام
هذه الاوجه فهي انما تدل على انه لا يصح تقييد الدال بالتضمن والالتزام والمطلوب سبب
العدول عن الاطلاق الى التقييد بالمطابقة ولا يدل عليه شي من هذه الوجوه قال فان قلت
الوجه الثاني يدل عليه لانه اذا اطلق الدلالة صدق على المركب الموضوع لمعنيين بسيطين انه
لا يدل جزء لفظه على جزء معناه اعني المعنى التضمني وكذا في اللازم البسيط **قلت**
اذا اعتبر في المركب دلالة الجزء على المعنى بوجه من الوجوه كان المعتبر في الافراد عدم الدلالة
من كل الوجوه ليصح التقابل اعني يكون المفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى لا مطابقة

ولا تضمنا

[illegible]

ولا تضمنا ولا التزاما وهذا لا يصدق على المركب المذكور لانه مما يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى
في الجملة اعني المطابقة انتهى **قلت** ومعنى التقابل الذي ذكره ان مفهوم المركب
والمفرد نقيضان كما مر فاذا قلنا في المركب الدلالة باحدى الوجوه كانت موجبة جزئية ولا نقيضها
الا السالبة كلية فوجب ان نعتبر في المفرد عدم الدلالة بشي من الوجوه لتصح المقابلة وهو جواب ظاهر
غير ان في اعتبار الدلالة بوجه من الوجوه في المركب حتى قابله بنفيها كلها في المفرد بعض مسامحة
لايهامه ان هنالك وجوها متمايزة يعتبر واحد منها في المركب وان لم يوجد الباقي وهو انما يصح
ان لو انفرد التضمن والالتزام عن المطابقة يوما ما اما اذا كانا تابعين ابدا فاعتبارهما في تعريف المركب
ضايع اما وحدهما فلعدم الانفراد واما مع المطابقة فللاستغناء عنهما بها فحينئذ اذ كان
المنظور اليه هو الدال بالمطابقة لم يقابل بسلب الجميع في تعريف الافراد وانما يقابل بسلبه هو اذ هو
شي واحد وفيه بحث **الثالث** قسم بعض شروح الجمل اللفظ الى خمسة اقسام كما فعل المص
اربعة مفردة وواحد مركب فاعترضه ابن مرزوق وقال تقسيمها الى خمسة اقسام مع تغيبه الاخر
للمركب فيه تدافع وانما يصح ان تكون خمسة ان لو كان لكل من الاربعة اسم يخصه كما كان في تثليثها
والا فالاربعة انواع للمفرد انتهى ويعني بالتثليث التقسيم الى المفرد والمركب والمؤلف على الخلاف
المذكور في الشرح **قلت** ومثل هذا البحث يرد على المص بل وعلى غيره من المصنفين
وجوابه انهم قسموا اللفظ من حيث هو ولا شك ان اللفظ اذا انقسم الى المفرد والمركب
والمفرد ينقسم الى اقسام فاللفظ ينقسم الى تلك الاقسام لان المنقسم الى المنقسم الى شي منقسم
الى ذلك الشي ولا منع في انقسامه الى خمسة اقسام تنوع في اربعة منها وبين الاخر التنافي
الحقيقي وبرهانه من الشكل الاول ان تقول كل لفظ فهو اما مفرد واما مركب وكل مفرد
اما لا جزء له او له جزء لا يدل او له جزء يدل لا على جزء معناه او له جزء يدل على جزء معناه دلالة غير
مقصودة فينتج كل لفظ اما مركب واما لا جزء له او له جزء لا يدل الخ ونظيره من غيره كل عدد اما
زوج واما فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد الى غير ذلك
او انهم قسموا اللفظ من حيث ذاته ولا ريب انه من حيث ذاته ينقسم الى تلك الاقسام
على حد سوا وانما تكون الاربعة الاولى اقساما اذا اعتبر في اللفظ الافراد والتركيب وهذا
ايضا ظاهر **الرابع** يرد على المص وغيره في عكس حد المركب وطرد حد المفرد الصفات
كضارب ومضروب وجميل اذ يلزم على مقتضى التعريف ان تكون كلها على كثرتها مركبات
لدلالة جزئها على جزء معناها دلالة مقصودة فضارب مثلا يدل بمادته على الحدث وبصورته
على متصف به اللهم الا ان يلتزموا تركيبها غير ان تمثيلهم للمركب برامي الحجارة وضارب زيد
مثلا وتعليلهم للتركيب في الاول مثلا بان الرامي مراد الدلالة على ذات لها الرمي والحجارة
مراد الدلالة على جسم معين دليل على عدم اكتفائهم بالصفات وحدها هذا كله اذا اكتفينا
بالصوري واما ان اشترطنا ان تكون الاجزاء مادية فلا يرد ما تقدم من الصفات ولكن
حالة خلوها عن الضماير واما حالة تضمنها اياها فهي واردة ايضا لاشتمالها على جزئين
ماديين تقديرا **فان قلت** المقدر كالعدم اذ ليس بلفظ
والكلام انما هو في اجزاء اللفظ **قلت** لو طرحناه عن الاعتبار لانتقض التعريفان

خ المطابقي

قف ورود الصفات على عكس حد المركب
وطرد حد المفرد

Copyright © King Saud University